

محضر إجتماع لجنة تكنولوجيا المعلومات مع :-

إستشاري التشريعات الرقمية والملكية الفكرية الرئيس السابق للجنة التشريعات
والقوانين بوزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١٦ فبراير ٢٠٢٦ - بمقر الجمعية

EBA

Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس الإدارة، ندوة نظمتها لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية برئاسة الاستاذ / حسانين توفيق - رئيس اللجنة ، مع الدكتور/ محمد حجازي - إستشاري التشريعات الرقمية والملكية الفكرية الرئيس السابق للجنة التشريعات والقوانين بوزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك بمشاركة وبحضور مجموعة من أعضاء اللجنة وأعضاء الجمعية العاملين بقطاع تكنولوجيا المعلومات وكافة القطاعات الإقتصادية المختلفة وممثلي الإدارة التنفيذية بها، وذلك في تمام الساعة الحادية عشر صباح يوم الإثنين الموافق ١٦ فبراير ٢٠٢٦ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

تأثير صدور قانون حماية البيانات الشخصية ولأئحته التنفيذية على قطاع

الأعمال في مصر" وفتح باب الأسئلة والمناقشات حول هذا الموضوع الهام

بدأ الأستاذ/ حسانين توفيق - رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية ، حديثه مؤكداً أن هذه الندوة تأتي في توقيت مفصلي يتزامن مع الخطوات الواسعة التي تخطوها الدولة نحو التحول الرقمي الشامل، مشدداً على أن البيئة الاقتصادية لم تعد تقاس فقط بحجم الاستثمارات أو معدلات النمو، وإنما بمدى جاهزية البنية التشريعية والتقنية لاستيعاب التطورات المتسارعة في عالم البيانات والتكنولوجيا. وأوضح أن المرحلة الحالية

تفرض على مجتمع الأعمال التحرك بصورة استباقية لمواكبة الإطار التنظيمي الجديد، بما يضمن استمرار النمو دون التعرض لمخاطر قانونية أو تشغيلية.

وأكد سيادته أن الامتثال لقانون حماية البيانات الشخصية لم يعد مجرد رفاهية أو إجراءً قانونياً تكميلياً يمكن تأجيله، بل أصبح ضرورة قصوى لتعزيز تنافسية الشركات المصرية في الأسواق العالمية، لاسيما في ظل اشتراط العديد من الشركاء الدوليين والمستثمرين الالتزام الصارم بمعايير حماية البيانات كشرط أساسي للتعاقد والتعاون. وأضاف أن الالتزام المنظم يفتح آفاقاً جديدة أمام الشركات المصرية للدخول في سلاسل القيمة العالمية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والخدمات العابرة للحدود.

وأشار سيادته إلى أن لجنة تكنولوجيا المعلومات تضع في مقدمة أولوياتها تدليل العقبات أمام الشركات لفهم آليات تطبيق القانون ولائحته التنفيذية، من خلال تنظيم لقاءات توعوية وورش عمل متخصصة، وتوفير قنوات تواصل مباشرة مع الجهات المعنية، بما يسهم في تحويل النصوص القانونية إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ داخل المؤسسات. وأوضح أن الهدف ليس فقط تحقيق الامتثال الشكلي، وإنما بناء منظومة مؤسسية متكاملة لحوكمة البيانات تضمن حماية بيانات العملاء والمؤسسات دون الإخلال بمرونة العمليات التجارية أو إبطاء وتيرة الابتكار.

وأكد سيادته أن الثقة الرقمية تمثل العملة الأساسية في اقتصاد المستقبل، وأن الشركات التي تنجح في ترسيخ هذه الثقة ستكون الأقدر على الاحتفاظ بعملائها وجذب شركاء جدد، مشيراً إلى أن الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية يُعد رسالة طمأنة واضحة للأسواق الخارجية بأن مصر تسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ بيئة أعمال رقمية آمنة ومنضبطة. كما شدد على أن المستثمر الأجنبي يولي أهمية قصوى لخصوصية البيانات وتأمينها، ويعتبرها أحد المؤشرات الجوهرية على استقرار المناخ الاستثماري.

ولفت سيادته النظر إلى أن استقرار المناخ التشريعي الرقمي يمثل المحرك الأساسي لنمو الشركات الناشئة والكبرى على حد سواء، حيث يوفر وضوحاً في الرؤية ويحد من حالة عدم اليقين، ويمنح رواد الأعمال إطاراً تنظيمياً يمكن البناء عليه بثقة. واختتم كلمته بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة تتطلب تكاتفاً حقيقياً بين الجهات التنظيمية ومجتمع الأعمال لضمان التطبيق السليم لأحكام القانون، بما يعزز مكانة مصر كمركز إقليمي للخدمات الرقمية ويؤسس لاقتصاد قائم على المعرفة والثقة والحوكمة الرشيدة.

وقدم الدكتور محمد حجازي، استشاري التشريعات الرقمية والملكية الفكرية والرئيس السابق للجنة

التشريعات والقوانين بوزارة الاتصالات عرضاً تفصيلياً متعمقاً حول فلسفة القانون والالتزامات الجوهرية التي تفرضها اللائحة التنفيذية على الشركات بمختلف أحجامها، مستعرضاً الخلفية التشريعية التي جاء في إطارها القانون، ومؤكداً أنه يمثل نقلة نوعية في منظومة تنظيم الاقتصاد الرقمي في مصر، ويعكس توجه الدولة نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وبناء بيئة رقمية آمنة ومستقرة تدعم الاستثمار وتعزز الثقة في المعاملات الإلكترونية.

وأوضح سيادته أن القانون لا يُنظر إليه باعتباره مجرد التزام رقابي أو عبء تنظيمي، وإنما إطار متكامل يهدف إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الأطراف المتعاملة في دورة حياة البيانات، بحيث يتم تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي من جهة، وضمان حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد

من جهة أخرى. وفي هذا السياق، استعرض حجازي الحقوق التي كفلها القانون للأفراد "أصحاب البيانات"، مبيناً أن المشرع حرص على تمكينهم من السيطرة الفعلية على بياناتهم الشخصية، ومنحهم أدوات قانونية واضحة لمتابعة كيفية جمعها واستخدامها والإفصاح عنها، بما يعزز مبدأ الشفافية والمساءلة.

كما تناول سيادته بالشرح الواجبات الملقاة على عاتق "المتحكمين" و"المعالجين" للبيانات، موضحاً أن المسؤولية لا تقتصر على مجرد جمع البيانات بصورة مشروعة، بل تمتد لتشمل ضمان دقتها وتحديثها، وتأمينها ضد أي اختراق أو استخدام غير مصرح به، والاحتفاظ بها لمدة تتناسب مع الغرض من جمعها، فضلاً عن الالتزام بالإفصاح الواضح عن سياسات الخصوصية وآليات ممارسة أصحاب البيانات لحقوقهم. وأكد أن اللائحة التنفيذية جاءت لتفصيل هذه الالتزامات ووضع آليات عملية قابلة للتطبيق، بما يحد من التفسيرات المتباينة ويعزز وضوح الرؤية أمام مجتمع الأعمال.

وتحدث سيادته كذلك عن الخطوات العملية التي يجب على الشركات اتخاذها لمواءمة أوضاعها، مشدداً على أن الامتثال يتطلب تبني نهج مؤسسي شامل يبدأ بمراجعة داخلية دقيقة لكافة عمليات جمع ومعالجة وتخزين البيانات داخل الكيان، مروراً بتحديد نقاط المخاطر المحتملة، وانتهاءً بوضع خطة زمنية واضحة لتوفيق الأوضاع. وأكد على أهمية تعيين مسؤول لحماية البيانات (DPO) يتمتع بالخبرة الفنية والقانونية الكافية، ليكون حلقة الوصل بين الشركة والجهة الرقابية، وضامناً للالتزام المؤسسي المستمر بأحكام القانون. كما أشار إلى ضرورة صياغة سياسات داخلية صارمة لحوكمة البيانات وتأمينها، تتكامل مع أنظمة أمن المعلومات وإدارة المخاطر، وتكون معتمدة من الإدارة العليا لضمان فاعلية تنفيذها، إلى جانب تحديث العقود المبرمة مع الأطراف الثالثة ومقدي الخدمات بما يضمن تضمين الاشتراطات القانونية ذات الصلة بحماية البيانات. وأكد أن الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة من مركز حماية البيانات الشخصية يمثل خطوة أساسية في مسار الامتثال، لا سيما بالنسبة للأنشطة التي تتضمن معالجة كثيفة أو حساسة للبيانات.

ولفت سيادته إلى أن اللائحة التنفيذية جاءت لتضع النقاط على الحروف فيما يخص ضوابط نقل البيانات عبر الحدود، مبيناً أن هذا الملف يُعد من أكثر الموضوعات حساسية في البيئة الرقمية المعاصرة، خاصة في ظل الطبيعة العابرة للحدود للخدمات الرقمية. وأوضح أن الالتزام بالاشتراطات المنظمة لعمليات النقل الدولي للبيانات يعد ركيزة أساسية للشركات العاملة في مجالات التعهيد، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية والمصرفية، حيث يساهم في تعزيز مصداقيتها أمام الشركاء الدوليين ويدعم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية دون التعرض لمخاطر قانونية.

واختتم سيادته عرضه بالتأكيد على أن الامتثال الفعلي لأحكام القانون لا ينبغي أن يُنظر إليه كإجراء شكلي، بل كاستثمار طويل الأجل في سمعة المؤسسة واستدامة أعمالها، مشيراً إلى أن الشركات التي تبادر بتوفيق أوضاعها وتبني نظم فعالة لحماية البيانات ستكون أكثر قدرة على المنافسة وجذب الاستثمارات، فضلاً عن تعزيز ثقة العملاء والمتعاملين في خدماتها.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- التأكيد على أن صدور اللائحة التنفيذية يمثل مرحلة فاصلة في تنظيم بيئة الأعمال الرقمية في مصر.
- الإشارة إلى أن الامتثال للقانون لم يعد خياراً تنظيمياً بل التزاماً قانونياً ملزماً يترتب على مخالفته جزاءات واضحة.
- التأكيد على ارتباط الامتثال بتعزيز القدرة التنافسية للشركات المصرية في الأسواق الإقليمية والدولية.
- إستعراض تأثير القانون على خارطة الاستثمار وبيئة الأعمال، خاصة في القطاعات المعتمدة على البيانات.
- الإشارة إلى أن التحول الرقمي الشامل الذي تنتهجه الدولة يستوجب بنية تشريعية داعمة وآليات تنفيذ واضحة داخل الشركات.
- التأكيد على أن الثقة الرقمية أصبحت أحد أهم عناصر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- استعراض فلسفة القانون في تحقيق التوازن بين حرية تداول المعلومات و ضمان حماية الخصوصية.
- توضيح الحقوق المقررة لأصحاب البيانات، بما في ذلك الحق في العلم والمعالجة والتصحيح والحذف.
- استعراض الالتزامات الواقعة على عاتق المتحكمين والمعالجين للبيانات وفقاً لأحكام القانون.
- التأكيد على ضرورة قيام الشركات بمراجعة شاملة لأنظمتها الداخلية لضمان التوافق مع متطلبات اللائحة التنفيذية.
- الإشارة إلى أهمية تعيين مسؤول لحماية البيانات (DPO) وتحديد صلاحياته ومسؤولياته بشكل واضح.
- التأكيد على ضرورة إعداد سياسات مكتوبة لحوكمة البيانات تشمل آليات الجمع والتخزين والمعالجة والإتاحة.
- أهمية تطبيق إجراءات فنية وتقنية لتأمين قواعد البيانات ومنع الاختراقات أو التسريب.
- التأكيد على ضرورة توثيق عمليات المعالجة وحفظ سجلات واضحة للبيانات داخل الشركات.
- الإشارة إلى أهمية الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة من مركز حماية البيانات الشخصية قبل مزاوله بعض الأنشطة.
- استعراض ضوابط نقل البيانات عبر الحدود والشروط المنظمة لذلك وفقاً لما ورد باللائحة التنفيذية.
- التأكيد على التأثير المباشر للقانون على قطاعات التعهيد، التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية والمصرفية.
- الإشارة إلى أهمية بناء ثقافة مؤسسية داخل الشركات قائمة على احترام الخصوصية وحماية البيانات.
- التأكيد على أن استقرار المناخ التشريعي الرقمي يعد عاملاً رئيسياً في دعم نمو الشركات الناشئة.
- الإعلان عن إطلاق حزمة برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع جمعية اتصال لرفع وعي القطاع الخاص بمتطلبات القانون وآليات تطبيقه.
- التأكيد على استمرار اللجنة في تنظيم لقاءات توعوية ودورات تدريبية لدعم الأعضاء في مواءمة أوضاعهم القانونية.

تم الإتفاق على: -

عمل دعوة عامة لمجتمع الأعمال لرفع مستوى الوعي المؤسسي بكافة جوانب هذا التشريع الهام، معلناً عن توجه اللجنة لتنظيم سلسلة من ورش العمل المكثفة والدورات التدريبية المتخصصة خلال الفترة المقبلة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع جمعية اتصال، بهدف تدريب الكوادر البشرية داخل الشركات على آليات التطبيق الفني والقانوني السليم، وضمان انتقال الشركات إلى مرحلة الامتثال الكامل للقانون، بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي آمن وموثوق للبيانات وتكنولوجيا المعلومات.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الاستاذ / حسنين توفيق رئيس اللجنة بتوجيه الشكر للسادة الحضور من أعضاء

الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء